

Distr.: General
12 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ٥٤ من جدول الأعمال
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات
حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام

موجز

قدمت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في تقريرها عن دورها الموضوعية لعام ٢٠١٢ (A/66/19) توصيات بشأن حفظ السلام من جميع نواحيه وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذها قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٣. ويستعرض هذا التقرير تنفيذ تلك التوصيات ويقدم نظرة إجمالية عن آخر التطورات التشغيلية وآثارها فيما يتصل بالسياسات المتغيرة والإصلاحات المتعلقة بدور الأمم المتحدة في حفظ السلام.

أولاً - مقدمة

١ - أنشئت أول عملية لحفظ السلام قبل ٦٤ سنة. ومنذ عام ١٩٤٨، كان هناك ٦٧ عملية في القارات الخمس، لا تزال ١٦ منها جارية. وتغطي عمليات حفظ السلام الجارية الفصول السادس والسابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة وتدعم نشر ١١٩ ٠٠٠ من أفراد حفظ السلام في الميدان.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080113 271212 12-64467 (A)



٢ - وفي مجال حفظ السلام، ليس هناك نهج واحد يناسب الجميع. وتتطور البعثات مع تغير طبيعة النزاع نفسه على مدى العقود الماضية. وتتسم العمليات اليوم بأنها أكثر تنوعاً وتعقيداً من أي وقت مضى، حيث تجمع بين شتى تشكيلات المدنيين والجنود وأفراد الشرطة تحت قيادة موحدة. وبعض البعثات ذات أبعاد متعددة وتضم خليطاً متغيراً من العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين يدعم بناء السلام وحماية المدنيين وغير ذلك من المهام الانتقالية. وينشر بعضها الآخر القوات على طول الحدود لتشكيل عازلاً. بيد أنه جرى نشر بعثات أخرى بمراقبين غير مسلحين لمراقبة وقف لإطلاق النار أو فصل للقوات، كما كان الحال فيما يتعلق بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية التي نشرت عام ٢٠١٢ بسرعة قياسية وبدعم قوي من الدول الأعضاء. وتشهد مختلف تشكيلات ومهام هذه البعثات على الطبيعة المرنة لهذه الأداة السياسية والتنفيذية التي لا غنى عنها.

ثانياً - التطورات التشغيلية الرئيسية في عام ٢٠١٢

٣ - بينت التطورات التي حدثت في عام ٢٠١٢ أن حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة لا يزال أحد أبرز أنشطة المنظمة وأكثرها أهمية. وقد واجهت عمليات حفظ السلام، وستظل تواجه، تحديات صعبة في بيئات مضطربة في كثير من الأحيان.

٤ - وبعد سنتين من نيل جنوب السودان للاستقلال، يحرز السودان وجنوب السودان بعض التقدم في تسوية المسائل المعلقة بينهما. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقع البلدان في أديس أبابا سلسلة من الاتفاقات المتعلقة بالنفط والمسائل الاقتصادية ذات الصلة، والأعمال المصرفية، والتجارة، والمستحقات المتأخرة السداد، ووضع مواطني كل دولة من الدولتين المقيمين في الدولة الأخرى، ومسائل الحدود (بما في ذلك تعليم الحدود)، والترتيبات الأمنية على الحدود، والتعاون الشامل بينهما. غير أن مسائل الوضع النهائي لمنطقة أبيي والمناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها لا تزال دون حل. وبالتالي، واصلت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الحفاظ على الأمن في منطقة أبيي ودعم تنفيذ الاتفاق المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأنشأت أيضاً قدرة تشغيلية أولية لدعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، بين السودان وجنوب السودان. وفي الوقت نفسه، واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التركيز على التحول الديمقراطي، وحماية المدنيين، ومنع نشوب النزاعات، وبناء القدرات في جنوب السودان.

٥ - وفي دارفور، يتواصل نشوب نزاعات عرقية وقبلية متفرقة، واشتباكات بين جماعات المتمردين وقوات الحكومة. ومن المرجح أن تظل أعمال اللصوصية والاضطرابات في صفوف الميليشيا التي كانت تدعم الحكومة مصدر أخطار أمنية. ولا يجرز سوى تقدم بطيء في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وستواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، من بين المهام الأخرى المكلفة بها، التركيز على حماية المدنيين من خلال تنفيذ نظام للإنذار المبكر والاستجابة وزيادة وجود الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في المناطق الشديدة الخطورة، بالتزامن مع تقديم الدعم لتنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المتعلق بعملية السلام في دارفور وتيسير عمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وقد تظل قدرة العملية على الاضطلاع بهذه المهام بنجاح مغולה من جراء القيود المفروضة عليها، من قبيل رفض منح تأشيرات الدخول وعرقلة حرية حركة أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في منطقة عملياتها. وتتيح التغيرات في الحالة الأمنية، التي حصلت منذ النشر الأولي للعملية المختلطة في عام ٢٠٠٨، إمكانية إجراء بعض التعديلات فيها لتحديد الحجم المناسب لها من خلال تخفيضات في عنصري القوات العسكرية والشرطة فيها. ومن المزمع إجراء هذه التخفيضات المقررة في العنصر العسكري بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ وفي عنصر الشرطة بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٦ - وفي المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال الحالة الأمنية مضطربة. وتدهور الحالة تدهورا كبيرا بعد تمرد مسلح لجنود كونغوليين سابقين أنتج فصيلا جديدا وخطيرا يسمى حركة ٢٣ آذار/مارس. وأوقع التمرد وما أعقبه من عنف خسائر فادحة في صفوف السكان المدنيين، الذين يعانون بالفعل من أنشطة الجماعات المسلحة الأخرى، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش "الرب" للمقاومة، وتحالف القوى الديمقراطية. وتقترح بلدان المنطقة، تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ترتيبات لمعالجة الوضع، بما في ذلك آلية لرصد الحدود وقوة دولية محايدة. وبينما تعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع المؤتمر الدولي، سيظل تركيزها الأساسي منصبا على حماية المدنيين، من خلال إكمال العمليات العسكرية في مقاطعتي كيفو ومقاطعة أورينتال، وتعزيز قدرة الحكومة على حماية سكانها من خلال تشكيل قوات أمن تتسم بالموثوقية ويمكن الاعتماد عليها، وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم. وفي القرار ٢٠٧٦ (٢٠١٢)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الخيارات المتاحة بشأن ما يمكن إجراؤه من عمليات نشر لوحدات البعثة ومضاعفات القوة الإضافية لتحسين قدرتها على تنفيذ ولايتها.

٧ - ورغم أهمية المكاسب التي تحققت في غرب أفريقيا، فإنها بالغة الهشاشة وقابلة بشدة للانتكاس. وفي كوت ديفوار، يحرز تقدم في مجال إعادة الأوضاع الطبيعية منذ الأزمة العنيفة التي أعقبت الانتخابات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، بما في ذلك البدء في عملية تجريبية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج شملت ١ ٥٠٠ مقاتل حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ومع ذلك، لا تزال الحالة الأمنية في البلد هشة، وهي تتدهور على مدى الأشهر الماضية. فعلى سبيل المثال، تقوم الجماعات المسلحة غير النظامية، بسبب محدودة قدرة مؤسسات الأمن الوطنية، بعبور الحدود مع ليبيريا، وتعتدي على المدنيين غير المحميين، وهو ما يسهم في زعزعة الاستقرار في المناطق الحدودية. ولا بد من مواصلة تحقيق المزيد من التقدم بشكل عاجل في عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم شأن عملية إصلاح المؤسسات الأمنية. ولمواجهة هذه التحديات، قرر مجلس الأمن في القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢) أن تبقى حماية المدنيين أولوية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأن تزيد العملية من تركيزها على دعم الحكومة في مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. وبناء على ذلك، ستواصل العملية دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية، ورصد الأنشطة التي تقوم بها الميليشيات والمترقة وغيرها من الجماعات المسلحة غير القانونية وردعها، ومعالجة التحديات الأمنية عبر الحدود، بما في ذلك عمليات انتقال الجماعات المسلحة والأسلحة عبر الحدود، وستواصل بذل الجهود الرامية إلى زيادة تطوير هيكل الأمن الوطني. وفي أعقاب مقتل سبعة من أفراد حفظ السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في ٨ حزيران/يونيه في بلدة بارا في غرب كوت ديفوار والهجمات المستمرة على الجانب الإيفواري من الحدود، التي أدت إلى مقتل مدنيين وأفراد أمن، تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بزيادة ترتيبات التعاون بين البعثتين.

٨ - وفي ليبيريا، يتيح التقدم المحرز في توطيد السلام للمنظمة أن تمضي قدما في تخفيض العنصر العسكري للبعثة. بما يقارب ٢٠٠ ٤ جندي، على ثلاث مراحل تتم بين آب/أغسطس ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٥، مع إضافة ثلاث من وحدات الشرطة المشكلة إلى عنصر الشرطة. وتواصلت الجهود الرامية إلى دعم الحكومة في بناء المؤسسات الوطنية القادرة على الحفاظ على الاستقرار بصورة مستقلة عن أي بعثة لحفظ السلام. وستقدم البعثة الدعم إلى شعب وحكومة ليبيريا للمضي قدما بالمصالحة الوطنية، والإصلاح الدستوري، وإصلاح القطاع الأمني، إضافة إلى بناء قدرات الشرطة الوطنية والمساعدة في بسط سلطة الدولة وتقديم خدماتها في جميع أرجاء البلد.

٩ - وتواجه مالي حاليا أزمة سياسية وأمنية وإنسانية بالغة الخطورة، لا تهدد سكان البلد فحسب، بل تهدد أيضا استقرار منطقة الساحل برمتها. ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٠٧١ (٢٠١٢)، يجري الأخذ بنهج متعدد الجوانب لتسوية الأزمة، بالشراكة مع السلطات المالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وفي إطار جهود مشتركة بين الإدارات، يرجح أن تدعو الحاجة إلى دعم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لهذا النهج، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب الأمنية، وذلك رهنا بالحصول على إذن من مجلس الأمن.

١٠ - وفي هايتي، يحرز بعض التقدم نحو تعزيز المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات سيادة القانون في البلد، وفي صون الأمن بشكل عام في جميع أنحاء البلد، وهو ما يتيح مجددا نقلا حذرا ومسؤولا للمسؤولية عن الأمن من الأفراد العسكريين إلى وحدات الشرطة المشكلة وفي نهاية المطاف إلى الشرطة الوطنية الهايتية. وبالتالي، ستقوم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بتخفيض الدعم التشغيلي للشرطة وسترکز على تطوير الشرطة الوطنية الهايتية. وسترکز أيضا على دعم توطيد الاستقرار السياسي، وتعزيز آليات المساءلة والرقابة فيما يتعلق بأداء مؤسسات سيادة القانون والحوكمة الرشيدة، ووضع خطة تستند إلى الظروف من أجل نقل المسؤولية عن تحقيق الاستقرار إلى السلطات الهايتية.

١١ - وفي كوسوفو، ستستمر الطبيعة المتغيرة للبيئة السياسية والتشغيلية في التأثير في أولويات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وستواصل البعثة الاضطلاع بدور سياسي، لتيسير تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ولا سيما في الشمال. وستواصل أيضا السعي إلى تحسين التنسيق والتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، مع الاعتراف بالاختلافات في الأدوار والولايات التشغيلية.

١٢ - وفي الصحراء الغربية، ستواصل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية العمل بمثابة أداة استقرار في حال استمرار الجمود السياسي، ومثابة آلية لدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بولاية البعثة، ومن أجل تقديم معلومات مستقلة عن الظروف السائدة على أرض الواقع إلى الأمانة العامة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي. وفي قبرص، ستواصل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الاضطلاع بعمليات تهدف إلى منع تجدد القتال، والإسهام في استعادة وصون القانون والنظام والعودة إلى الأوضاع الطبيعية، والحفاظ على بيئة سلمية لإجراء مفاوضات التسوية.

١٣ - وفي الصومال، تواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة الجديدة التي تشكلت في عام ٢٠١٢ في نهاية فترة انتقالية مدتها ثماني سنوات من خلال تركيز جهودها على الأمن، وبناء السلام، والتخطيط لإجراء استفتاء دستوري وانتخابات ديمقراطية بحلول عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، ستواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تقديم الدعم الضروري إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي أحرزت عملية توسيعها تقدماً جيداً. وقطعت هذه البعثة شوطاً كبيراً في اقتلاع "حركة الشباب" من مواقع رئيسية في جنوب ووسط الصومال. ولئن كان من المرجح أن تتواصل العمليات العسكرية الفعلية لمدة سنة أخرى على الأقل، يتوقع أن يقوم الاتحاد الأفريقي في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بإيلاء قدر أكبر من الاهتمام للحفاظ على سلامة وأمن الناس في المناطق المستعادة وتطوير المؤسسات الأمنية الصومالية.

١٤ - وفي الشرق الأوسط، من المرجح أن تظل الحالة في الجمهورية العربية السورية أحد العوامل الرئيسية للاضطراب والريبة في جميع أنحاء المنطقة. وقد انسحبت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية في آب/أغسطس لأن الأعمال القتالية المسلحة قيدت قدرتها على تنفيذ الولاية المنوطة بها. وعُرض إسداء المشورة للأفراد، بما في ذلك الأفراد النظاميون السابقون للبعثة، في أعقاب هذا التدهور في الظروف الأمنية، من خلال جهود توعية تعاونية مع البلدان المساهمة بقوات. وسيستمر النزاع في ترك تأثيره في البلدان المجاورة، بما فيها لبنان، لكن ليس له تأثير مباشر حتى الآن في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولا تزال الحالة في منطقة عمليات القوة، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، هادئة عموماً. غير أن القوة تقوم، بالتنسيق الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية، بتعزيز أنشطتها التشغيلية للحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة عملياتها، بعد عملية النقل المؤقت التي جرت مؤخراً لبعض وحدات القوات المسلحة اللبنانية إلى شمال نهر الليطاني بسبب المسؤوليات الأمنية المتعددة في أماكن أخرى في البلد. وتأثرت قدرة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على تنفيذ ولايتها من جراء انتشار القتال إلى المنطقة الفاصلة، وهو ما يمكن أن يعرض اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية للخطر، وكذلك سلامة وأمن الأفراد. وستواصل هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الاضطلاع بمهام الاتصال الإقليمي المكلفة بها، وستنشر مراقبين إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لدعم تنفيذ الولاية المنوطة بكل منهما.

ثالثاً - عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وشراكتها العالمية

١٥ - عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي مسعى يعكس الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي للتصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ومن ثم يعتمد نجاحها على الدعم والإسهام الموحد من جانب المجتمع الدولي ككل. ويسهم الطابع العالمي للأمم المتحدة إسهاماً قوياً أيضاً في شرعيتها وقدرتها على الوصول على الصعيد العالمي.

١٦ - ولا تزال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تمثل ترتيباً فريداً وفعالاً من حيث التكلفة لتقاسم الأعباء والعمل الجماعي، يعتمد بشكل كبير على الشراكة العالمية والدعم السياسي الموحد. وتضطلع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بدور حاسم في تعزيز وتحسين حفظ السلام، ولا سيما بوصفها منتدى يجمع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. وكما نوقش في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809)، فإن من الضروري أيضاً وجود مجلس أمن موحد تصدر عنه ولايات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تكون متسقة وقابلة للتحقيق. وبالمثل، فإن مسألة تسديد تكاليف القوات والمسائل ذات الصلة من قبيل الجاهزية التعبوية وتكوين القوات هي في صميم شراكة حفظ السلام، ولهذا السبب سيكون من المهم عدم التأخر في النظر في توصيات فريق كبار الاستشاريين من أجل هذه الشراكة العالمية.

١٧ - والبلدان البالغ عددها ١١٦ بلداً التي تقدم حالياً الأفراد النظاميين إلى البعثات البالغ عددها ١٦ بعثة هي جهات رئيسية صاحبة مصلحة. وقد عملت الأمانة العامة على تعزيز المشاركة الاستراتيجية مع الجهات المساهمة الحالية وعلى توسيع قاعدة البلدان المساهمة بأفراد عسكريين وبأفراد شرطة. وقد شددت البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة بانتظام على الحاجة إلى إشراكها عن كثب في جميع جوانب حفظ السلام. واستجابة لذلك، فقد أنشأت الأمانة العامة عملية منتظمة لإحاطة تلك البلدان فيما يتعلق ببعثات التقييم التقني وتحديد الولايات، باعتبار ذلك جزءاً من التعاون الثلاثي مع الأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومجلس الأمن.

١٨ - وكما يذكر الموجز الوارد أعلاه، تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه تحديات سياسية وتشغيلية كبيرة تتطلب تضافر الدعم والمشاركة من المجتمع الدولي. وسيطلب التصدي لهذه التحديات أن تكون الولايات المنوطة بعمليات حفظ السلام واضحة ومحددة بشكل سليم. وسيطلب توفير الموارد الكافية لها، لا سيما القدرات اللازمة لكفالة الأداء بفعالية وتنفيذ الولايات التي حددها مجلس الأمن في سياق متغير. وسيطلب تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وتضافر الجهود مع الشركاء، بوسائل منها تركيز

الولايات على المسائل الأساسية المتصلة مباشرة بالسلام والأمن المستدامين وضمان تقاسم الأعباء بالشكل الأمثل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ضمن جهات أخرى. وأخيراً، سيتطلب ذلك من الأمم المتحدة أخذ زمام المبادرة في التخطيط لمجموعة من حالات الطوارئ، حتى تتمكن من التدخل بسرعة وبفعالية على النحو الذي يقتضيه مجلس الأمن.

رابعاً - تنفيذ الأدوار التي صدرت بها تكليفات

١٩ - يتسم السياق الاستراتيجي لكل عملية من عمليات حفظ السلام بالدينامية. ولذلك ينبغي أن يتيح الاستعراض المنتظم للولايات الذي يجريه مجلس الأمن الفرصة لكفالة أن تتطور الولايات تمثيلاً مع هذا الواقع. وفي إطار دعم صنع القرار في مجلس الأمن، يجب أن تتقيد الأمانة العامة بالمبدأ الذي نص عليه الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام في عام ٢٠٠٠ بتقديم معلومات تفصيلية دقيقة تتسم بحسن التوقيت، إلى المجلس، وجميع الدول الأعضاء المهمة، بما يعكس الأمور التي يحتاج المجلس إلى معرفتها، حسب أفضل تقديراتها، بدلاً من الأمور التي قد يرغب في سماعها. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان لنجاح عمليات الأمم المتحدة أن تكون الولايات المأذون بها واضحة وقابلة للتحقيق.

٢٠ - ومن هذا المنطلق، ينبغي الاضطلاع باستعراضات دورية لعمليات حفظ السلام مرة كل سنتين على الأقل. وستساعد هذه الاستعراضات الدورية في كفالة أن يتوفر لدى الأمم المتحدة المزيج المناسب من المهارات والقدرات لمواكبة الولايات المتطورة والاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع. وينبغي النظر في معطيات كل بعثة. وعندما تستلزم الظروف ذلك، سيحري طلب الموارد والقدرات الإضافية المطلوبة لتحقيق النجاح. وإذا كانت الموارد زائدة، سيقتراح إدخال تعديلات وفقاً لذلك. وعلى نفس المنوال، اضطلعت إدارة عمليات حفظ السلام خلال العام الماضي باستعراضات للأفراد النظاميين في العديد من البعثات، أدت إلى تحديد الحجم الصحيح لهذه البعثات. وبناء على طلب الجمعية العامة، تعمل إدارة الدعم الميداني حالياً على استعراض الموظفين المدنيين.

٢١ - وبالإضافة إلى هذه الجهود الرامية إلى موازنة الولايات والموارد مع الحالة المتغيرة على أرض الواقع، تعمل الأمانة العامة أيضاً، بالتشاور الوثيق مع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وغيرها من أصحاب المصلحة، على القيام على نحو أفضل بتحديد الأدوار الحاسمة التي صدر بها تكليف لعمليات حفظ السلام وضمان وجود فهم مشترك لهذه الأدوار. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك فهم مشترك لدور حفظ السلام بين المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في سياق ما بعد النزاعات. ويتعلق مثالان

رئيسيان بدور حفظة السلام في حماية المدنيين وفي بناء السلام، وكلاهما جرى تحديده في ورقة "الأفق الجديد" غير الرسمية التي صدرت في عام ٢٠٠٩.

ولايات حماية المدنيين

٢٢ - واصلت الأمانة العامة التركيز على دعم قدرة البعثات المكلفة بحماية المدنيين كي تتمكن من تنفيذ ولاياتها بفعالية. وكان من الأمور المحورية في هذا الجهد تنفيذ تدريبات محددة. ويشمل ذلك وضع وحدات تدريبية تتعلق بكل بعثة تحديداً على المستوى التكتيكي قبل النشر، وتشتمل على تدريبات قائمة على سيناريوهات يجري تكييفها للبعثات المكلفة بحماية المدنيين، وتهدف إلى تقديم التدريب العملي للشرطة والعناصر العسكرية والمدنية بشأن تنفيذ أنشطة حماية المدنيين. وبالإضافة إلى الاستخدام المقصود لهذه الوحدات الخاصة بالبعثة في أغراض التدريب السابق للنشر، فقد جرى استخدامها أيضاً في التدريب بإحدى البعثات. وعلاوة على ذلك، فقد استُخدمت وحدات حماية المدنيين على المستوى التنفيذي لتدريب الأفراد من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في مراكز تدريب حفظ السلام.

٢٣ - كما ركزت الجهود على دعم البعثات في وضع و/أو تنقيح استراتيجيات شاملة لحماية المدنيين. وتعتمد هذه الاستراتيجيات على الأدوات التي أُعدت من قبل، بما في ذلك إطار صياغة الاستراتيجيات الشاملة لحماية المدنيين ومصنوفة موارد وقدرات حماية المدنيين، التي تهدف إلى مساعدة البعثات في التوفيق بين الموارد والقدرات من جهة والأنشطة التي قد ترغب في الاضطلاع بها دعماً لولايات حماية المدنيين المكلفة بها من جهة أخرى.

٢٤ - وستتطلع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بدراسة مقارنة عن تنسيق تنفيذ ولايات حماية المدنيين، واضعتين في اعتبارهما أن حماية المدنيين هو أمر لا يقتصر على الجهد العسكري، وإنما هو جهد للبعثة بأسرها. وستبحث هذه الدراسة، المقرر البدء في إجرائها في أوائل عام ٢٠١٣، البعثات الثماني المكلفة بولايات لحماية المدنيين.

٢٥ - وثمة مجال عمل متعاظم في عام ٢٠١٣ يتمثل في دراسة الطريقة التي يمكن بها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تقدم المساعدة بشكل أفضل إلى الحكومات المضيفة في إطار الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن حماية المدنيين. وستعقد في عام ٢٠١٣ سلسلة من مناقشات المائدة المستديرة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم أصحاب المصلحة من داخل إدارة عمليات حفظ السلام وشركاء الأمم المتحدة الآخرون، ومع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومع الخبراء، ومن المقرر أن تعقد أول مناقشة في الربع الأول من العام نفسه.

٢٦ - وفي بعثات حفظ السلام، من الضروري أن يستمر العمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز حماية حقوق النساء والفتيات وتحسينها والتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع. وحماية الطفل هو مجال بالغ الأهمية أيضا حيث تدعو الحاجة إلى تقديم المشورة الاستراتيجية والتدريب لكفالة أن تكون جميع عناصر البعثة على علم جيد بها وأن تكون قادرة على منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتصدي لها.

ولايات بناء السلام

٢٧ - تتطلب الجهود الرامية إلى بناء السلام المستدام في البلدان الخارجة من النزاع تضافر الإجراءات من جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المهتمين. وقد لاحظت اللجنة الخاصة الدور الهام الذي تضطلع به بعثات حفظ السلام في بناء السلام، سواء في دعم المهام الحاسمة الأهمية، وفي تمكين مهام أخرى، من خلال دعم البلدان في وضع أولويات واستراتيجيات بناء السلام الحاسمة، عن طريق المساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية يمكن من خلالها أن تضطلع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية بهذه الجهود، ومن خلال تنفيذها بأنفسها بعض المهام المبكرة لبناء السلام. وأحاطت اللجنة علما أيضا بالورقة التي أعدها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بشأن دور حفظة السلام في أوائل مراحل بناء السلام، وشددت على الحاجة إلى التنسيق الوثيق فيما بين بعثات حفظ السلام والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة الإنمائية. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاعات (A/67/499-S/2012/746)، فقد أحرز مزيد من التقدم نحو تكامل أكثر فعالية.

٢٨ - وفي نفس التقرير، حدد الأمين العام عاملين هما مشاركة الجميع وبناء المؤسسات باعتبارهما عاملين في غاية الأهمية في منع الانتكاس إلى النزاع العنيف، وفي بناء دول ومجتمعات أكثر قدرة على التكيف. وتضطلع بعثات حفظ السلام بدور حاسم في كلا الجانبين، وذلك من خلال تعزيز وتيسير مشاركة الجميع ودعم بناء المؤسسات الوطنية في بلدان من قبيل تيمور - ليشتي وجنوب السودان وليبيريا وهايي. وعندما توضع البلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام على جدول أعمال لجنة بناء السلام، فمن المهم أن يجري دعم نهج يشمل المنظومة بأسرها وإثراؤه من خلال هذه المشاركة. وليبيريا هي أول مثال على ذلك، والأمم المتحدة تتعلم الدروس من هذا الجهد الجماعي المستمر.

٢٩ - وفي ذلك التقرير، أكد الأمين العام أيضا على أن من الضروري كفالة الدعم الدولي المستدام والمساءلة المتبادلة. ويصدق هذا بصفة خاصة خلال الفترة الانتقالية، حيث يجري التخفيض التدريجي لعملية حفظ السلام وتُسَلَّم العملية مسؤوليتها إلى الشركاء الوطنيين

أو الدوليين، وهو أمر بالغ الأهمية. ويجب التخطيط للقرارات بعناية ويتعين التشاور بشأنها. وتتطلب هذه العملية دعماً دولياً مستداماً، ويجب أن يضع المجتمع الدولي في اعتباره الآثار الجماعية لهذه القرارات على البلدان التي تعمل على توطيد السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، اشتركت كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في وضع سياسة على نطاق المنظمة بأسرها بشأن المراحل الانتقالية في سياق خفض التدريجي للبعثات وانسحابها، وقد استرشدت هذه السياسة بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة على نطاق واسع من المراحل الانتقالية الماضية والحالية، من قبيل حالات تيمور - ليشتي وبوروندي وسيراليون وليبيريا. وهي تحدد المبادئ الرئيسية التي ينبغي تطبيقها في جميع المراحل الانتقالية، ألا وهي تولي الجهات الوطنية زمام الأمور وتنمية القدرات الوطنية، والمرونة والتكامل في التخطيط والاتصالات، مع مراعاة الظروف الخاصة السائدة في البلد، وهي توضح أدوات ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة للأمم المتحدة سواء في المقر أو في الميدان. ويعمل فرادى شركاء الأمم المتحدة على إكمال هذا الجهد من خلال وضع توجيهات تتعلق بكل كيان تحديداً واستخلاص دروس في المجالات المشمولة بولايتها.

خامساً - القدرات والأداء

ألف - القدرات العسكرية والشرطية

٣٠ - فيما يتعلق بالقدرات العسكرية والشرطية، تواصل المنظمة عملها مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة من أجل جعل الفعالية والأداء في صميم عمليات حفظ السلام باتباع نهج قائم على القدرات. وهذا يسعى مشترك يجب أن يهدف إلى كفالة كون أفراد الأمم المتحدة مستعدين وقادرين ومجهزين للوفاء بالولايات الشاقة المنوطة بهم. ويعد إطار ضمان الجودة الشامل، الذي تدعمه المعايير والتوجيه والتدريب، من الوسائل الرامية إلى تحسين الفعالية والأداء، وفي الوقت نفسه تعزيز السلامة والأمن. وفي إطار هذا النطاق العريض للأداء، لدى المنظمة مبادرات محددة لكفالة اتباع نهج عملي وميداني المنحى.

٣١ - ووضعت الأمم المتحدة ثلاث مجموعات من المعايير الأولية بشأن الدعم الطبي وتدريب ضباط الأركان وكتائب المشاة. وقد أُنجز دليل لكتائب المشاة في عام ٢٠١٢ وأُطلعت عليه، من بين جهات أخرى، الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية الشريكة. ويعكف عدد من البلدان المساهمة بقوات حالياً على تجريب استخدامه أثناء إعداد هذه الكتائب التابعة لها في مرحلة ما قبل النشر. ويلزم وضع معايير للقدرات بالنسبة للمساهمات

العسكرية الأخرى، وتنظر الأمانة العامة حاليا في خيارات متعلقة بوضع هذه المعايير بالتشاور مع الدول الأعضاء.

٣٢ - وتقوم المنظمة بوضع إطار للتوجيه الاستراتيجي خاص بأعمال الشرطة من أجل كفالة مزيد من الاتساق والتوحيد لنهج الأمم المتحدة الرامية إلى كفالة السلامة العامة وإصلاح الشرطة، وتقديم الدعم لدوائر شرطة الدول المضيفة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون.

٣٣ - ولا يزال تعيين أفراد الشرطة ذوي المهارات الملائمة في الوقت المناسب يشكل تحديا، لا سيما وأن تطوير المؤسسات الأمنية بالدول المضيفة بات عنصرا حيويا في العديد من الولايات المنوطة بالبعثات. ولذلك تحتاج البعثات للقدرات ليس من أجل تقديم التوجيه والمشورة فحسب، ولكن من أجل تقديم الدعم المتخصص لدوائر الشرطة في الدول المضيفة في جميع مجالات عملها أيضا. ويشمل هذا المسعى وضع توصيفات موحدة للوظائف وتحديد الثغرات في المهارات بصورة منهجية في البعثات، وإنشاء قاعدة بيانات للموارد البشرية الشرطية. ولا يزال اجتذاب الخبرات الشرطية ذات المهارات اللغوية المطلوبة يشكل تحديا. ولئن كان التعاون المثمر مع المنظمة الدولية للفرانكفونية مستمرا في هذا الصدد، فإن ثمة حاجة إلى دعم إضافي من الدول الأعضاء. وقد أفضى الجهد العالمي الرامي إلى رفع عدد الشرطيات إلى زيادة من ٦,٦ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى حوالي ١٠ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٣٤ - وتعمل المنظمة عن كثب مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز آليات ضمان الاستعداد التعبوي مع التركيز على تقييم نشر الأفراد النظاميين. وبالإضافة إلى ذلك، من المؤمل أن تؤيد الجمعية العامة اقتراح الأمين العام بإنشاء وظيفة برتبة مدير لتقييم الأفراد النظاميين الميدانيين من أجل دعم الأمانة العامة والدول الأعضاء عبر رصد وتحليل كفاءة العناصر العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة وفعاليتها وطريقة استخدامهما في البعثات الميدانية.

٣٥ - وفي مجال التدريب، تضع المنظمة تمارين مخصصة للبعثات وتدريبات قائمة على سيناريوهات محددة لتستخدمها الدول الأعضاء قبل نشر القوات، ولاستخدامها في البعثة. وهذه المواد معدة لتدريب صانعي القرارات والموظفين وموجهة للوحدات وللأفراد الذين يتم نشرهم. وأقرت في الآونة الأخيرة مجموعة من المواد التدريبية الجديدة المخصصة للبعثات ووزعت على كتائب المشاة التابعة للأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ولقد خطت المنظمة بالفعل خطوة هامة

إلى الأمام بإصدار توجيهات منقحة، وضعت بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، بشأن فحص وتقييم أفراد شرطة الأمم المتحدة قبل نشرهم في البعثات. ولقد قدمت التدريب في مجال الجاهزية التعبوية إلى ١٥٨ من الدول الأعضاء من أجل تحسين جاهزية وحدات الشرطة المشكلة التابعة لها. وأخيراً، ظلت الردود الأولية إيجابية بشأن الدورة التوجيهية المكثفة الجديدة المخصصة لرؤساء العناصر العسكرية.

٣٦ - وفي إطار النهج القائم على تطوير القدرات، تنظر الأمانة العامة في اعتماد التكنولوجيات المعاصرة من أجل دعم تنفيذ ولايات حفظ السلام. وفي هذا السياق، تنظر إدارة عمليات حفظ السلام في استخدام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار لنظم جوية غير مأهولة، على أساس تجريبي، دعماً لتنفيذ ولايتيهما، وتعزيز قدراتهما على الإنذار المبكر والتوعية بالحالة السائدة على أرض الواقع وحماية القوات وأمن الموظفين والحد من اعتمادهما على الطائرات العمودية في مهام الاستطلاع. ولن تستخدم هذه التكنولوجيا إلا بموافقة البلدان المضيفة وبالتشاور مع جميع البلدان المعنية. وستقدم إحاطة كاملة إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية.

٣٧ - وبالإضافة إلى هذه الخطة العامة المتعلقة بالفعالية والأداء، لا يزال أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام بحاجة إلى العناصر الحاسمة لتمكين القوات ومضاعفتها والقدرات التمكينية التي تزود البعثات بقدرات التنقل والاستجابة السريعة اللازمة. وقد ساعدت الجهود المشتركة التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بتشجيع من اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، في تحسين الحوافز المقدمة للبلدان المساهمة ملء هذه الثغرات، والحد بشكل كبير من النقص في الطائرات العمودية العسكرية، وتحسين العمليات المتعلقة بتسديد تكاليف الخدمات المقدمة. وفي عام ٢٠١٢، جرى الاتصال بأكثر من ٤٠ من الدول الأعضاء لتقديم ما يلزم من قدرات الطائرات العمودية التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وقد نشرت ستة بلدان مساهمة بقوات ما مجموعه ١٤ طائرة عمودية إضافية على مدى الأشهر العشرة الماضية، ولا تزال ثلاث مساهمات إضافية قيد التجهيز. وفي الوقت نفسه، تتواصل جهود الأمم المتحدة لضمان صلاحية المعدات وتحديد مصادر إضافية للحصول منها على عتاد جوي ووحدات هندسية وأخصائيين طبيين وأفرقة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأفرقة شرطة متخصصة أخرى.

٣٨ - كما قامت المنظمة بتوسيع نطاق استفادتها من التعاون فيما بين البعثات، الذي يتيح لها وضع نهج إقليمية للتصدي للمسائل الإقليمية، مثل مكافحة جيش "الرب" للمقاومة.

كما يتيح للمنظمة فرصة الاستخدام الأمثل للعتاد العسكري النادر مثل استخدام وحدة الطيران التكتيكية من جانب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ويتيح للمنظمة، كترتيب قصير الأجل، التخفيف مؤقتاً من أثر الثغرات الحرجة، في أوقات الأزمة، مثل الثغرة المتمثلة في عدم وجود طائرات عمودية عسكرية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. كما يتيح للمنظمة تقديم قدرة للبعثات على سد الاحتياجات المفاجئة بسرعة إما في أوقات الأزمات، مثلما كان عليه الحال في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أو في بدايتها كما كان عليه الحال في القوة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية. ويعرب الأمين العام عن العرفان والتقدير للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة التي وافقت على النقل السريع لأفرادها أو أصولها. فقد ساعدت على حماية أرواح العديد من المدنيين وإنقاذها.

٣٩ - ولا ينبغي السعي إلى حل المشاكل الطويلة الأجل باستخدام تدابير قصيرة الأجل. ومع ذلك، يمكن أن يوفر التعاون بين البعثات، عندما يُستخدم كتندير لسد الثغرات القصيرة الأجل، استجابة في الوقت المناسب للقدرات التي تفس الحاجة إليها. ويتطلع الأمين العام إلى العمل مع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام من أجل زيادة تعزيز التعاون بين البعثات.

باء - القدرات المدنية

٤٠ - يعد تعزيز أداء وهياكل الشرطة ومؤسسات العدالة والإصلاحات، وإجراء نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم الجهود الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، من الأولويات إذ إن هذه المجالات هي مجالات حيوية لتوطيد السلام. ومن المعترف به منذ أمد طويل أن الإجراءات المتعلقة بالألغام وسيلة لبناء السلام والثقة في حالات ما بعد النزاع وحفظ السلام. وتعتمد حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة وأصولها بصورة متزايدة على الردود الفعالة لمواجهة خطر الأنواع الجديدة من المتفجرات من قبيل الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وسينعكس ذلك في الاستراتيجية الجديدة للأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، المقرر أن تبدأ في عام ٢٠١٣. وهذه كلها مجالات تحتاج فيها المنظمة إلى القدرات المتخصصة والسريعة الانتشار التي يمكنها تهئية الجهود لتتواءم مع المطالب الفريدة لكل بلد.

٤١ - ويتزايد الطلب على تقديم الدعم لمؤسسات سيادة القانون والأمن. وسعياً إلى تعزيز قدرات موظفي الشؤون القضائية والإصلاحات في الميدان، تواصل إدارة عمليات حفظ السلام وضع مجموعة متزايدة من مواد السياسات والتوجيهات، التي يمكن الاستفادة من معظمها ليس في سياق حفظ السلام فحسب بل على نطاق منظومة الأمم المتحدة أيضاً.

وتشمل هذه المواد الدورة التدريبية الأولى للأمم المتحدة التي تركز على سيادة القانون، ودليل لموظفي الشؤون القضائية في عمليات حفظ السلام، ودليل إرشادي بشأن أمن السجون. وعلاوة على ذلك، وضعت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، للمرة الأولى، مجموعة من المذكرات التوجيهية الاستراتيجية على نطاق المنظومة بشأن إصلاح قطاع الأمن.

٤٢ - وتمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/66/311-S/2011/527)، اضطلعت إدارة عمليات حفظ السلام على مدى السنوات الماضية بتوسيع نطاق الشراكات مع الحكومات، ولا سيما "الجنوب العالمي"، للاستفادة من الخبرات المتاحة في الدوائر الحكومية. وفي إطار هذا الجهد، تيسر نشر عدد متزايد من القضاة والمدعين العامين وخبراء القضاء العسكري والمحققين وضباط الإصلاحات. وتقدم الحكومات الشريكة الأفراد، الذين كثيرا ما يكونون من المنطقة، لمساعدة أقرانهم والتشاور معهم في حالات ما بعد النزاع من أجل إصلاح مؤسسات سيادة القانون وتعزيزها.

٤٣ - وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توطيد خبرتهما في مجالات الشرطة والعدالة والإصلاحات، ويضعان بعض القدرات الحالية في مكان مشترك في إطار ترتيب مركز التنسيق العالمي المشترك للشرطة والعدالة والإصلاحات في مجال سيادة القانون في حالات ما بعد انتهاء النزاع وغيرها من حالات الأزمات. وتهدف هذه الترتيبات المبتكرة إلى المساعدة على تحسين الدعم الذي يقدمه المقر للطلبات الواردة من الميدان وتشكل مدخلا للبعثات والدول الأعضاء التي تطلب المشورة والدعم المتخصص والتوجيه. ويتوقف نجاح هذا المسعى على توافر الموارد الكافية. ويشجع على أن تقدم الدول الأعضاء الدعم لهذا الجهد بطرق عملية للغاية.

٤٤ - وعقب إصلاحات إدارة الموارد البشرية المشهودة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٦٣ و ٢٤٧/٦٥، تواصل المنظمة بانتظام تحسين قدرتها على اجتذاب الأخصائيين المدنيين المؤهلين واستبقائهم لتعيينهم في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وقد أحرز تقدم نحو إقامة قوة عاملة عالمية دينامية وقادرة على التكيف، بما في ذلك تطبيق مفهوم العقود المستمرة. وبلغ متوسط معدل الشغور بالنسبة للوظائف الدولية في جميع البعثات الميدانية نسبة ١٦,١ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بانخفاض عن الحد الأقصى البالغ ٣٣,٨ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وواصل معدل دوران الموظفين المعينين دوليا نمط تناقصه المطرد. وبلغ متوسط معدل الدوران لفترة الاثنى عشر شهرا المنتهية

في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ نسبة ٨,٤ في المائة، وهي تقل بنسبة ٢,٨ في المائة عما سجل في عام ٢٠١١.

٤٥ - وبالإضافة إلى التناقض المطرد في معدلات الشواغر والدوران التي تعكس العائد المستدام على الاستثمار الذي أحرزته الدول الأعضاء في إصلاحات إدارة الموارد البشرية، تواصل إدارة الدعم الميداني اتخاذ خطوات هامة لتحسين استخدام قوائم المرشحين. وقد أدرجت هيئات الاستعراض المركزية في الميدان ١٢ ٠٥٥ مرشحا في القوائم، بعضهم لأكثر من وظيفة، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وهم جاهزون للاختيار الفوري من قبل مديري التوظيف في البعثات الميدانية. وخلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، سوف تتطور عملية توظيف المدنيين نتيجة للتغيرات التي طرأت على السياسات التي تنظم أنشطة التوظيف والتطبيقات التكنولوجية التي تدعم هذه العملية.

سادسا - الشراكة

٤٦ - الشراكة هي عنصر حيوي لأعمال حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وقد تأكد ذلك بوجه خاص على مدى العقد الماضي مع تزايد الطلب عليها من حيث النطاق والتعقيد. ويجري حفظ السلام حالياً في سياق يتطلب تعزيز التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة وتضافر الجهود مع الشركاء بوسائل منها زيادة الاستفادة من الخبرات السابقة والكفاءات والقدرات المختلفة والمزايا النسبية وتحقيق التكامل بين الولايات من خلال ضمان تقاسم الأعباء واستخدام الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن، ومن خلال زيادة إرساء التعاون على قاعدة القيم والمبادئ المشتركة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٤٧ - ويعد الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، على وجه الخصوص، شركاء استراتيجيين للأمم المتحدة في جميع مجالات التعاون في أفريقيا. وفي الواقع، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لها تأثير فريد في حالات الأزمات التي تنشب في منطقتها، وقدرة على التحكم بها والوصول إلى أماكنها. وفي أفريقيا، أضحت دمج مواطني القوة لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مع بعضهما جزءاً لا غنى عنه من استجابة المجتمع الدولي للآزمات التي تنشب في القارة. وقد ثبت للأمم المتحدة أن من الضروري لها أن تعمل جنباً إلى جنب مع الجهات الفاعلة الإقليمية أو دون الإقليمية في دور قيادي أو دور مُساند تارةً، أو في دور تقاسم الأعباء تارةً أخرى في عمليات النشر المتعاقبة أو العمليات المشتركة.

٤٨ - وقد تطورت الشراكة العملية مع الاتحاد الأفريقي بشكل ملحوظ واتخذت أشكالاً مختلفة. ومن أكثرها وضوحاً العملية المشتركة/المختلطة لحفظ السلام والوساطة في دارفور،

والدعم اللوجستي المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتعاون بشأن السودان وجنوب السودان، والتعاون ضد جيش "الرب" للمقاومة، إضافة إلى دعم التخطيط لنشر قوة عسكرية دولية في مالي. وكان لكل شراكة منها فوائدها المتميزة وتحدياتها الفريدة، وقد تطوّر التعاون مع كل مسعى، واكتسبت دروس جديدة ووضعت منهجيات جديدة في سبيل تعظيم جهود المنظمة.

٤٩ - وفي الوقت نفسه، يواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي توفير الخبرة التقنية لتطوير القوة الاحتياطية الأفريقية وفقاً للخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي. كما يقدم المشورة والمساعدة في مجالي التخطيط الشامل وإدارة العمليات الجارية مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والجهود الرامية إلى التصدي لجيش "الرب" للمقاومة، والعمليات المحتملة في المستقبل، بما في ذلك في مالي. وتجري هذه الأنشطة كجزء من الجهود المستمرة التي يبذلها المكتب من أجل المساعدة في بناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في إطار برنامج الاتحاد الأفريقي العشري لبناء القدرات.

٥٠ - وستواصل المنظمة أيضاً تعزيز شراكاتها مع الاتحاد الأوروبي، على المستوى القطري وفي إطار المبادرات والآليات الاستراتيجية المختلفة مثل خطة عمل الاتحاد الأوروبي لتعزيز الدعم المقدم إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار السياسة الموحدة للأمن والدفاع، وهي الخطة التي اعتمدها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإطار اللجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنية بإدارة الأزمات، التي تجتمع مرتين في السنة وكان آخر اجتماع لها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٥١ - وتقوم الأمم المتحدة أيضاً، في إطار سعيها لتحسين التصدي للتحديات التي يواجهها حفظ السلام حالياً ومستقبلاً، بتوسيع نطاق تعاونها، في مجال حفظ السلام، مع منظمات مثل منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، إضافة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسوف تواصل الأمم المتحدة، بدعم من اللجنة الخاصة، تعزيز شراكاتها مع المنظمات الإقليمية عبر قنوات منها الاجتماع السنوي الرفيع المستوى الذي يعقد بين الأمين العام والمنظمات الإقليمية.

سابعاً - استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي

٥٢ - تقوم استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي على اقتراح مفاده أن بإمكان المنظمة، من خلال اتباع نهج عالمي لتقديم الدعم، أن تحقق هدفين معاً هما: تحسين تقديم الخدمات وزيادة الكفاءة. وقد ساعدت المشاورات المنتظمة مع اللجنة الخاصة في أثناء وضع الاستراتيجية وبدء تطبيقها على مدى السنتين الماضيتين على ضمان أن تُلبّي الاستراتيجية مطالب عملائها الرئيسيين، بوجه خاص.

٥٣ - وفي عام ٢٠١٢، استطاعت الأمم المتحدة الاستفادة من الابتكارات لتعزيز ما تقدمه من دعم في ليبيا والصومال والجمهورية العربية السورية وأماكن أخرى. وقام مركز الخدمات العالمي الذي يضم قدرات قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، وقاعدة الأمم المتحدة للدعم في فالينسيا، إسبانيا، بدور محوري في تلبية هذه المطالب التشغيلية. ففي ليبيا، على سبيل المثال، قدم مركز الخدمات العالمي الدعم اللازم لبدء تشغيل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مما أتاح للممثل الخاص للأمين العام لليبيا وفريق صغير من مساعديه إمكانية مباشرة مهامهم في طرابلس خلال بضعة أيام من اتخاذ مجلس الأمن قراره ٢٠٠٩ (٢٠١١)، وحقق للمنظمة وفورات بلغت نحو مليون دولار. وفي الجمهورية العربية السورية، تُعزى النجاحات التشغيلية إلى الاستفادة الفعالة من التعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك، والاستفادة كذلك من القدرات الموجودة في برينديزي. وقد تيسّر بدء تشغيل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، على وجه السرعة، بفضل الدعم بالمركبات والاتصالات الذي قدمه مركز الخدمات العالمي، ما مكّن البعثة من بلوغ قدرتها التشغيلية الكاملة في غضون شهر واحد.

٥٤ - وفي عام ٢٠١٢، استفاد مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من جهود نظام الوحدات التابع للاستراتيجية العالمية في تقديم الدعم لنشر قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال. فقد تم نشر قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على وجه السرعة في المناطق المعرضة للخطر في ثلاث قواعد للوحدات المحدد قوامها سلفاً (قاعدة واحدة تتكون من ١٠٠٠ شخص وقاعدتان تتكون كل منهما من ٨٥٠ شخصاً). وينصب تركيز المكتب حالياً على بناء ثلاثة مراكز لوجستية وفق نظام الوحدات في قطاعات بيدوا وبيليدوين وكيسماو، وذلك بغرض دعم توسيع نطاق البعثة ليشمل سائر جنوب وسط الصومال. وتتوقع المنظمة أن يتطلب عمل البعثة في المرحلة المقبلة بناء معسكرين آخرين أحدهما بحجم كتيبة والآخر بحجم سرية عاملتين بنظام الوحدات.

٥٥ - وفيما يتعلق بمركز الخدمات الإقليمي في عنيتي، أوغندا، تتمثل الأولوية الحالية في ضمان أن يُحقق المركز الموجود في عنيتي، الذي يُعد المركز النموذجي للمراكز الإقليمية، الرؤية في إقامة مركز متكامل حقاً لدعم المعاملات. ويُدمج مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات، الذي أنشئ في إطار مركز الخدمات الإقليمي، خدمات النقل والتحركات في وسط وشرق أفريقيا، ويرفع مستوى أدائها إلى الحد الأمثل. ويُنسّق المركز الجهود الإقليمية المتصلة بالهياكل الأساسية للمطارات، بما فيها معدات الدعم الأرضي، مما يؤدي إلى عمليات آمنة وسرعة في إنجاز المعاملات. ويُيسّر المركز إعادة تشكيل الأسطول الجوي الإقليمي وتقاسم أصوله، ويدير تناوب القوات لفائدة البعثات، ويحقق بذلك وفورات في كلا المجالين ويُحسّن الخدمات في آن معاً. وثمة فائدة مباشرة للبلدان المساهمة بقوات تتمثل في جدولة أكثر نشاطاً ومرونة للطائرة المستأجرة حديثاً بعقد طويل الأجل. وتُرَكّز الجهود التي تُبذل حالياً داخل مركز الخدمات الإقليمي على إنجاز دمج الموارد البشرية ومهام المعاملات المالية المنقولة من البعثات العميلة في المنطقة. ويجري حالياً دمج وتبسيط مهام سير العمل فيما بين الموظفين العاملين في عنيتي - وستتأثر هذه العملية بالتطبيق المرتقب لنظام أوموجا - ويجب بالتالي أن تأخذ في الحسبان. ويتوقف إنشاء مراكز خدمات إقليمية ممكنة إضافية على اكتمال الوضع النهائي في عنيتي واستخلاص الدروس المستفادة.

٥٦ - وأخيراً، سوف تُحسن الاستراتيجية تقديم الخدمات نظراً لتقسيم أوضح للعمل بين مقر الأمم المتحدة ومركز الخدمات العالمي ومركز الخدمات الإقليمي والبعثات. ففي الفترة ما قبل الاستراتيجية، كانت الوظائف التشغيلية والاستراتيجية المتعلقة بالمعاملات تجري في كثير من الأحيان جنباً إلى جنب مع بعضها بعضاً على جميع المستويات الأربعة للنشاط. وهذه الازدواجية في الأدوار لا بد أن يحل محلها تحديد واضح للمسؤوليات والمهام. ويقوم المقرر حالياً بإعادة تحديد المواصفات بهدف التركيز على التواصل مع الدول الأعضاء والمؤسسات العميلة أو الشريكة، وتزويد الميدان بالدعم الاستراتيجي وفي مجال السياسة العامة، ولكن بقدر أقل من أعباء العمل في تيسير المعاملات. ومن شأن هذا أن يعزز قدرة إدارة الدعم الميداني على تزويد البعثات الميدانية بمشورة استراتيجية مفيدة، ونماذج عملية، وممارسات فضلى، ودروس مستفادة. ويتطور مركز الخدمات العالمي ليصبح الذراع التشغيلي القوي للإدارة والمدير العالمي لعمليات سلسلة الإمدادات ومركزاً لتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في سائر العالم. وفي الوقت نفسه، يضطلع مركز الخدمات الإقليمي بالشطر الأكبر في إدارة شؤون الموظفين والشؤون الإدارية للبعثات العميلة. وفي الميدان، يجب أن تتلقى البعثات وموظفوها الدعم العالي الجودة الذي يحتاجون إليه لتنفيذ الولايات المنوطة بهم على نحو فعال.

٥٧ - وقد تم توضيح تقسيم العمل هذا في الرؤية المتعلقة بالوضع النهائي للاستراتيجية، التي ستبين مزيد من التفصيل في التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية. وبغية الوصول إلى الوضع النهائي المرغوب فيه، لا بد من إقامة تعاون وثيق فيما بين جميع الشركاء وأصحاب المصلحة. وفي ضوء ما تقدم، سيستمر بانتظام بذل الجهود الرامية للاجتماع مع الدول الأعضاء وإطلاعها على التقدم المحرز والاستفادة من آرائها وتوجيهاتها. واستؤنفت في تشرين الثاني/نوفمبر الإحاطات الإعلامية التي تقدم إلى اللجنة الخاصة بشأن الاستراتيجية من جميع جوانبها التشغيلية، بعد اعتماد اللجنة الخاصة تقريرها السنوي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

ثامنا - الملاحظات

٥٨ - عمليات حفظ السلام، بحكم تعريفها، لا بد لها أن تتعامل مع بيئات سياسية وأمنية صعبة للغاية تتطور بصورة مستمرة وأحياناً بوتيرة متسارعة. وأبانت عمليات حفظ السلام على أنها أدوات قابلة للتكيف، وعلى المنظمة أن تفعل كل ما في وسعها لزيادة تعزيز هذه القدرة على التكيف.

٥٩ - ويجب أن تكون عمليات حفظ السلام مرنة وسريعة الاستجابة كيما تكون قادرة على التحول والتصدي للحالة السائدة على أرض الواقع، والعمل على بناء السلام الهش وحمايته، والمساهمة في حماية المدنيين من التهديد الوشيك بالعنف الجسدي. وهذا يتطلب أن تواصل الأمم المتحدة في سائر المجالات وعلى صعيدي المقر والميدان تعزيز قدرات حفظ السلام. وهذا يعني وجود أفراد مُعدّين إعداداً جيداً ومُتحمّسين بشدة للعمل وتوفير المعدات والموارد الصحيحة، وقيادة قوية واستعراضات منتظمة للتأكد من اتساق الولايات والموارد مع بعضها بعضاً وتماشيتها مع الحالة على أرض الواقع. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال إقامة شراكة قوية بين الأمانة العامة والدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

٦٠ - ولقد طلب إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أن تتأكدا من أن حجم بعثات حفظ السلام هو حجم صحيح، وهذا يعني أن لديها ما تحتاجه من موارد، وأنها تستخدمها بكفاءة. وسوف تواصل المنظمة رصد وتقييم بعثاتها للتأكد من ملاءمتها من حيث الهيكل والموارد. وعلى الرغم من أن الاتجاهات الحالية السائدة في الميدان أتاح إمكانية إجراء تخفيضات، فإن هناك احتمالاً كبيراً بنشوء طلبات جديدة لحفظ السلام وعلى الأمم المتحدة أن تكون على استعداد، عندما يُطلب إليها ذلك، لتلبية تلك الطلبات بالموارد الضرورية.

٦١ - ويجب على المنظمة، بالمثل، أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لضمان التدريب والتجهيز والإعداد الكافي لأفراد حفظ السلام التابعين لها. بما يُمكنهم من أداء المهام المنوطة بهم باستمرار بمستويات عالية من الأداء. ويجب أيضاً أن تتاح لهم إمكانية استخدام التكنولوجيا المناسبة التي تُرهِف وُعيهم بالحالة على أرض الواقع وترفع مستوى فعاليتهم وتُحسِّن أمنهم.

٦٢ - وتُحقق استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي مكاسب قابلة للقياس في مجالات نشر بعثات المنظمة في حينها، وتوفير الخدمات للأفراد العاملين فيها في الوقت المناسب، واستخدام الموارد بكفاءة. وتحت اللجنة الخاصة على مواصلة مشاركتها النشطة والمستنيرة في هذا المسعى لتحديد وبلوغ الوضع النهائي الذي يقدم دعماً ميدانياً معززاً للبعثات.

٦٣ - ولكي تساعد بعثات الأمم المتحدة في ضمان تحقيق سلام مستدام في البلدان التي تُنشر فيها، يجب عليها أن تسهم بشكل فعال، إلى جانب الشركاء الآخرين، في تحقيق أهداف بناء السلام على المدى الطويل. ويجدر بالذكر على وجه الخصوص أنه أنيط بالعديد من البعثات مهمة دعم سيادة القانون. وهناك حاجة إلى العمل على ضمان أن تتوفر للمنظمة إمكانية الاستفادة من الخبرات الصحيحة، ولا سيما في المجالات التخصصية من أعمال الشرطة، وتسخير هذه الخبرات في إطار التخطيط المتسق والمتكامل.